

An Analytical Study of the Efficiency of Investment in the Egyptian Agricultural Sector

Eman F. Amin and M. O. Abdel Fatah

Department of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, Ain Shams University

دراسة تحليلية لكفاءة الإستثمار فى القطاع الزراعى المصرى

إيمان فريد أمين ومحمد عثمان عبد الفتاح

كلية الزراعة- جامعة عين شمس

المخلص

تعتبر الإستثمارات من أهم وسائل تنفيذ برامج التنمية الزراعية فى مصر، حيث مازال القطاع الزراعى المصرى يمثل إحدى الركائز الأساسية التى يقوم عليها البنىة الاقتصادية المصرى. وتهدف الدراسة إلى التعرف على فعالية دور الإستثمار الزراعى فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤)، من خلال دراسة الأهمية النسبية للإستثمار فى قطاع الزراعة والرئ بالنسبة للاقتصاد القومى، مع التركيز على الإستثمارات الزراعية من حيث أهم العوامل المؤثرة عليها، وكذلك معرفة كفاءة استثمارات كل من القطاع العام والخاص فى القطاع الزراعى من خلال بعض المعايير التى تعكس كفاءة الإستثمار الزراعى. وتحقيقاً لأهداف البحث تم الاعتماد على تقدير علاقات الانحدار البسيط والمتعدد، كما تم الاعتماد على البيانات اللازمة من الجهات والمؤسسات الحكومية الرسمية المختلفة. وقد أظهرت نتائج معايير قياس كفاءة الإستثمار الزراعى أن معدل الإستثمار الزراعى فى القطاع العام كان أكبر من الواحد الصحيح بمتوسط بلغ نحو ٧٠.٣٥ مليار جنيهه خلال فترة الدراسة، وهذا يوضح عدم كفاءة فى إستثمارات القطاع العام بالقطاع الزراعى، بينما أقل من الواحد الصحيح فى القطاع الخاص بمتوسط بلغ نحو ٠.٠٤ مليار جنيهه، وهذا يوضح كفاءة إستثمارات القطاع الخاص بالقطاع الزراعى، لانخفاض قيمة الإستثمار اللازم لإنتاج وحدة واحدة من الناتج، كما تزايد مضاعف الإستثمار فى الإستثمارات الزراعية فى القطاع الخاص عن القطاع العام، أما بالنسبة لمعامل التوطن فكانت مساهمة القطاع العام فى الناتج المحلى الإجمالى أقل من مساهمة القطاع الخاص فى الناتج المحلى الإجمالى. كما تبين أن زيادة الإستثمارات الزراعية خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٤) راجع أساساً لإستثمارات القطاع الخاص، حيث لوحظ فى السنوات الأخيرة تشجيع إستثمارات القطاع الخاص والتوسع فى المشروعات الصغيرة. وتناول البحث تأثير بعض العوامل المؤثرة على الإستثمارات الزراعية فى مصر، حيث تبين أن الإستثمارات الزراعية تتأثر إيجابياً بزيادة السيولة المحلية الحقيقية والدخل الزراعى الحقيقى، وتتأثر سلبياً بزيادة عجز الموازنة العامة الحقيقى أو عجز الميزان التجارى الحقيقى. وتوضح نتائج البحث أن زيادة السيولة المحلية الحقيقية والدخل الزراعى الحقيقى، وتتناسب سلبياً بزيادة عجز الموازنة العامة الحقيقى بزيادة الإستثمارات الزراعية بنسبة ١١.٦%، ١.٦٦% على الترتيب، بينما زيادة عجز الميزان التجارى الحقيقى وعجز الموازنة العامة الحقيقية بنسبة ١% يؤدي إلى زيادة الإستثمارات الزراعية بنسبة ٣٤.٢%، ٦٦.٦% على الترتيب. ومن توصيات البحث تخفيض عجز الميزان التجارى برفع نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات، وتخفيض سعر الفائدة لتشجيع الإستثمارات فى المشاريع الزراعية، والتنمية الزراعية الأفقية والرأسية.

الإستثمارات الزراعية من حيث أهم العوامل المؤثرة عليها، والتعرف على أهم المشاكل والمعوقات التى تواجه الإستثمارات الزراعية.

المقدمة

تعتبر الإستثمارات من أهم وسائل تنفيذ برامج التنمية الزراعية فى مصر، حيث أن أهم ما يواجه الزراعة المصرية من عقبات هو عدم كفاية الإستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة بالإضافة إلى التغيرات الاقتصادية المتلاحقة من تطبيق سياسة الخصخصة على قطاع الزراعة، وسيادة المنافسة العادلة داخل قطاع الأعمال الزراعى وانسحاب الدولة تدريجياً من النشاط الاقتصادى المنافس وقصر دورها على الإشراف والرقابة بهدف تهيئة المناخ المناسب لتشجيع القطاع الخاص، ولذلك فإن كفاءة استخدام وتوزيع وتشجيع نمو الإستثمار الزراعى من أولويات أهداف التنمية الاقتصادية، وهذا يمثل تحدياً حقيقياً لدفع عجلة التنمية الزراعية، وهذا لا يعنى إغفال مسؤولية الدولة عن إدارة السياسة العامة، وإنما يعنى استخدام المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية من أجل توجيه موارد المجتمع وطاقاته إلى المسار الصحيح.

مشكلة البحث:

مر الاقتصاد المصرى بعدة تغيرات اقتصادية متعاقبة، خلال السنوات السابقة تمثلت فى الاتجاه نحو تحرير القطاعات الإنتاجية، وعلى الرغم من تدعيم دور القطاع الخاص بالقدر الذى يناسب طاقاته الإستثمارية فى ظل استراتيجىة اقتصادية تسعى إلى توجيه كافة الجهود لتحقيق برامج التنمية على مستوى القطاعات الاقتصادية المختلفة، إلا أنه مازال هناك نيباطو فى دفع عجلة الإستثمارات الزراعية، فى الوقت الذى يوجد فيه تناقص واضح فى الإستثمارات الموجهة للقطاع الزراعى، فضلاً عن وجود مجموعة من المشاكل والمعوقات التى تعترض سبيل الإستثمارات فى مصر، الأمر الذى أثار الأهتمام بجراء هذه الدراسة.

هدف البحث:

تهدف الدراسة إلى التعرف على فعالية دور الإستثمار الزراعى فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤)، من خلال دراسة الأهمية النسبية للإستثمار فى قطاع الزراعة بالنسبة للاقتصاد القومى، وكذلك معرفة كفاءة إستثمارات كل من القطاع العام والخاص فى القطاع الزراعى من خلال بعض المعايير التى تعكس كفاءة الإستثمارات. مع التركيز على

الطريقة البحثية

اعتمد البحث فى تحقيق الأهداف السابقة على أساليب التحليل الوصفى والكمى خاصة عند تقدير المعايير النسبية لمعرفة كفاءة توزيع الإستثمار فى قطاع الزراعة، وتقدير علاقات الانحدار البسيط والمتعدد. وقد تم الاعتماد على البيانات اللازمة من البيانات المنشورة وغير المنشورة، التى أمكن الحصول عليها من النشرات السنوية لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بوزارة التنمية الاقتصادية، وكذلك موقع وزارة التنمية الاقتصادية على شبكة المعلومات الدولية. والجهاز المركزى للتعينة العامة والأحصاء، وهنا يجب الإشارة إلى أن جميع القيم النقدية قد تم تقديرها بالقيم الحقيقية لا الجارية وذلك للوصول إلى أهم النتائج الحقيقية ذات الصلة بالإستثمار.

وكانت أهم نتائج الدراسة:

أولاً: تطور إستثمارات قطاع الزراعة المصرى بالقيم الحقيقية:

١- تطور الإستثمار القومى:

يتبين من دراسة الجدول (١) أن متوسط إجمالى الإستثمار القومى فى مصر قد بلغ نحو ٩٦.٤ مليار جنيهه خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٤) كما هو موضح فى الجدول (١)، كما يتبين أن إجمالى الإستثمارات القومية قد بلغ أدناه عام ٢٠٠١ بنحو ٥٥ مليار جنيهه، فى حين بلغ أقصاه فى عام ٢٠١٠ بنحو ١٣٢.٨ مليار جنيهه. ويتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام رقم (٣) الواردة بجدول (٢)، لتطور إجمالى الإستثمارات القومية فى مصر، اتضح أنها قد أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً مغنوياً إحصائياً بلغ نحو ٦.٥ مليار جنيهه، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٦.٨%، من متوسط إجمالى الإستثمارات القومية والبالغ نحو ٩٦.٤ مليار جنيهه خلال فترة الدراسة، ويرجع تفسير الزيادة فى إجمالى الأستثمارات القومية لزيادة استثمارات القطاع الخاص.

جدول ١. تطور الإستثمار القومي الحقيقي والزراعي بالمليار جنيه في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤)

السنوات	البيان	الرقم القياسي*	الإستثمار القومي		الإستثمار الزراعي		جملة	عام-جملة	% للإستثمار الزراعي/الإستثمار القومي	جملة
			عام	خاص	عام	خاص				
٢٠٠٠		١١٤.٠	٢٩.٢	٢٦.٩	٢.٨	٤.٣	٧.١	٩.٦	١٥.٩	١٢.٦
٢٠٠١		١١٤.٩	٢٧.١	٢٧.٩	٢.٥	٤.٦	٧.١	٩.٢	١٦.٥	١٢.٩
٢٠٠٢		١١٥.٦	٣٠.٦	٢٧.٣	٣.٢	٥.١	٨.٢	١٠.٤	١٨.٥	١٤.٢
٢٠٠٣		١١٦.٦	٢٩.٢	٢٨.٥	٢.٧	٢.٧	٥.٤	٩.٣	٩.٥	٩.٤
٢٠٠٤		١١٧.٩	٣٥.٩	٣١.٤	٣.٥	٣.٤	٦.٤	٨.٤	١٠.٨	٩.٥
٢٠٠٥		١١٨.٣	٣٩.٨	٣٧.٥	٢.٥	٣.٤	٥.٩	٦.٣	٩.٢	٧.٧
٢٠٠٦		١٢٥.٦	٣٨.٣	٥١.٤	٢.٢	٤.١	٦.٢	٥.٧	٧.٩	٦.٩
٢٠٠٧		١٢٩.٠	٤٠.١	٦٧.٢	١.٧	٣.٧	٥.٤	٤.٢	٥.٥	٥.٠
٢٠٠٨		١٤٤.٨	٤٤.٨	٨٢.٢	١.٨	٣.٣	٥.١	٤.٠	٤.٠	٤.٠
٢٠٠٩		١٥٧.١	٦١.٣	٥٧.٦	١.٧	٢.٥	٤.١	٢.٧	٤.٣	٣.٥
٢٠١٠		١٦٥.٨	٦٠.٢	٧٢.٦	١.٦	٢.٢	٣.٩	٢.٧	٣.٠	٢.٩
٢٠١١		١٧٤.٦	٤٧.٧	٧٧.٣	١.٨	١.٩	٣.٧	٣.٧	٢.٥	٣.٠
٢٠١٢		١٨٣.٣	٤٨.٢	٨٠.٠	١.٤	١.٤	٢.٨	٢.٩	١.٨	٢.٢
٢٠١٣		١٩٢.٠	٤٧.٨	٧٢.٦	١.٥	٢.٧	٤.٢	٣.١	٣.٧	٣.٥
٢٠١٤		٢٠٠.٧	٥٢.٧	٧٣.٨	٢.٠	٣.٦	٥.٦	٣.٨	٤.٨	٤.٤
المتوسط		١٤١.٧	٤٢.٢	٥٤.٢	٢.٢	٣.٣	٥.٤	٥.١	٦.٢	٥.٧

* تم تحويل كل القيم إلى قيم حقيقية من خلال استخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلكين .

المصدر:

١- الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، نشرة الأرقام القياسية، أعداد متفرقة.

٢- موقع وزارة التنمية الاقتصادية على شبكة المعلومات الدولية <http://www.mop.gov.eg>

جدول ٢. معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور الإستثمار القومي الحقيقي والزراعي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤)

م	البيان	معادلة	R2	F	% للتغير السنوي
١	عام	$Y^1 = 25.8 + 2.05 X$ (7.7) (5.5)**	0.70	30.7**	4.8
٢	الإستثمار القومي	$Y^2 = 18.5 + 4.5 X$ (3.4) (7.5)**	0.81	56.7**	8.2
٣	جملة	$Y^3 = 44.3 + 6.5 X$ (6.7) (8.99)**	0.86	80.9**	6.8
٤	عام	$Y^4 = 3.03 - 0.11 X$ (16.7) (-5.5)**	0.70	30.2**	-5.1
٥	الإستثمار الزراعي	$Y^5 = 4.5 - 0.16 X$ (10.7) (-3.4)**	0.47	11.4**	-4.8
٦	جملة	$Y^6 = 7.5 - 0.27 X$ (15.01) (-4.8)**	0.64	23.4**	-4.9
٧	% للإستثمار الزراعي/ الإستثمار القومي	$Y^7 = 13.4 - 0.83 X$ (14.1) (-7.9)**	0.83	62.3**	-14.5

حيث : Y^i : القيمة التقديرية للمتغير التابع، X: متغير الزمن يأخذ القيم (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧)R²: معامل التحديد، F: معنوية النموذج المستخدم، القيمة بين القوسين تشير إلى قيمة (t) المحسوبة،

** تشير إلى معنوية معامل الاتجاه عند مستوى معنوية ٠.٠١.

المصدر: حسب من بيانات جدول (١)

(٢٠٠٠-٢٠١٤)، كما تبين من دراسة نفس الجدول أن إجمالي الإستثمارات الزراعية قد تراوح بين حد أدنى بلغ ٢.٨ مليار جنيه عام ٢٠١٢، في حين بلغ حده الأقصى عام ٢٠٠٢ بنحو ٨٠.٢ مليار جنيه.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام رقم (٦) الواردة بالجدول (٢)، لتطور إجمالي الإستثمارات الزراعية في مصر، اتضح أنها قد أخذت اتجاهها عاماً متناقصاً معنوياً إحصائياً بلغ نحو ٠.٢٧ مليار جنيه، وبنسبة تناقص سنوية تقدر بنحو ٤.٩% من متوسط إجمالي الإستثمارات الزراعية والبالغ نحو ٥.٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

وأما عن متوسط إجمالي إستثمارات القطاع العام المصري في القطاع الزراعي فقد بلغ نحو ٢.٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٤) في حين بلغت نفس الإستثمارات حدها الأدنى ٢٠١٢ بنحو ١.٤ مليار جنيه، كما بلغت أقصاها عام ٢٠٠٢ بنحو ٣.٢ مليار جنيه، كما هو موضح بالجدول (١).

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام رقم (٤) الواردة بالجدول (٢)، لتطور إجمالي الإستثمارات الزراعية القومية في القطاع العام المصري، اتضح أنها قد أخذت اتجاهها عاماً متناقصاً معنوياً إحصائياً بلغ نحو ٠.١١ مليار جنيه، وبنسبة تناقص سنوية تقدر بنحو ٥.١%، من متوسط إجمالي الإستثمارات الزراعية في القطاع المصري والبالغ نحو ٢.٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

وفيما يتعلق بمتوسط إستثمارات القطاع الخاص المصري في القطاع الزراعي فقد بلغ نحو ٣.٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٤)، في حين يتبين من دراسة الجدول (١) أن تلك الإستثمارات قد تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو ١.٤ مليار جنيه عام ٢٠١٢، وحد أقصى بلغ نحو ٥.١ مليار جنيه عام ٢٠٠٢.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام رقم (٥) الواردة بالجدول (٢)، لتطور إجمالي إستثمارات القطاع الخاص المصري بالقطاع الزراعي، اتضح أنها أخذت اتجاهها عاماً متناقصاً معنوياً إحصائياً بلغ نحو

وأما عن متوسط إجمالي الإستثمارات القومية في القطاع العام المصري فقد بلغ نحو ٤٢.٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٤) كما هو موضح في الجدول (١)، كما يتبين أن إجمالي الإستثمارات القومية في القطاع العام المصري قد بلغ أدناه عام ٢٠٠١ بنحو ٢٧.١ مليار جنيه، في حين بلغ أقصاه عام ٢٠٠٩ بنحو ٦١.٣ مليار جنيه.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام رقم (١) الواردة بالجدول (٢)، لتطور إجمالي الإستثمارات القومية في القطاع العام المصري، اتضح أنها قد أخذت اتجاهها عاماً متزايداً معنوياً إحصائياً بلغ نحو ٢.٠٥ مليار جنيه، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٤.٨%، من متوسط إجمالي الإستثمارات القومية في القطاع العام المصري والبالغ نحو ٤٢.٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

وفيما يتعلق بمتوسط إجمالي الإستثمارات القومية في القطاع الخاص المصري فقد بلغ نحو ٥٤.٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٤) كما هو موضح في الجدول (١)، كما تبين أن إستثمارات القطاع الخاص بالقطاع الزراعي قد تراوحت بين حد أدنى بلغ ٢٦.٩ مليار جنيه في عام ٢٠٠٠، وحد أقصى بلغ ٨٢.٢ مليار جنيه في عام ٢٠٠٨.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام رقم (٢) الواردة بجدول (٢)، لتطور إجمالي الإستثمارات القومية في القطاع الخاص المصري بالقطاع الزراعي، تبين أنها أخذت اتجاهها عاماً متزايداً معنوياً إحصائياً بلغ نحو ٤.٥ مليار جنيه، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٨.٢%، من متوسط إجمالي الإستثمارات القومية في القطاع الخاص المصري والبالغ نحو ٥٤.٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

ب- تطور الإستثمارات الزراعية:

يتبين من دراسة الجدول (١) أن متوسط إجمالي الإستثمارات الزراعية في مصر قد بلغ نحو ٥.٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة

ويتبين من الجدول (٣) أن قيمة معدل الاستثمارات الزراعية الاجمالية قد بلغ أدناه عام ٢٠١٢ بنحو ٠.٠٢ مليار جنيه، بينما بلغ أقصاها عام ٢٠٠٢ بنحو ٠.١٦ مليار جنيه وبمتوسط بلغ نحو ٠.٠٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٤).

أما عن قيمة معدل الاستثمار الزراعي بالقطاع العام فانه يتبين من الجدول (٣) أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو ١٣.٣٨ مليار جنيه عام ٢٠٠١، بينما بلغ أقصاه عام ٢٠٠٦ بنحو ٢٠٧.٣٩ مليار جنيه، وبمتوسط بلغ نحو ٧٠.٣٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

وتبين من الجدول (٣) أن معدل الاستثمار الزراعي بالقطاع الخاص قد بلغ أدناه عام ٢٠١٢ بنحو ٠.٠١ مليار جنيه، كما بلغ أقصاه عام ٢٠٠١، ٢٠٠٢ بنحو ٠.١٠ مليار جنيه وبمتوسط بلغ نحو ٠.٠٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

ويتبين من هذا المعيار أن الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي الخاص تحقق كفاءة حيث بلغت قيمة هذا المعيار بما هو أقل من الواحد الصحيح في حين تبين عدم كفاءة الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي العام حيث بلغت قيمة معيار معدل الاستثمارات أكبر من الواحد الصحيح.

٢- العائد على الاستثمار الزراعي:

يوضح هذا المعيار كفاءة الاستثمار واتخاذ القرارات الاقتصادية الهامة، كما يوضح قيمة الناتج المتولد من وحدة واحدة من الاستثمار في قطاع معين، وزيادة قيمة هذا المعيار عن الواحد الصحيح يدل على وجود كفاءة في الاستثمار، وهو عبارة عن معكوس معدل الاستثمار، لزيادة حجم الاستثمارات في قطاع ما تعتبر من العناصر التي توضح أهمية الاستثمار في هذا القطاع وأهمية العائد منه في جذب مزيد من الاستثمارات في هذا القطاع، وبحسب من:

قيمة الناتج المحلي الزراعي

العائد على الاستثمار الزراعي =

قيمة الاستثمارات الزراعية

٠.١٦ مليار جنيه، ونسبة تناقص سنوية تقدر بنحو ٤.٨%، من متوسط إجمالي الاستثمارات الزراعية بالقطاع الخاص والبالغ نحو ٣.٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

وفيما يتعلق بمتوسط الاستثمارات الزراعية بالنسبة لإجمالي الاستثمارات القومية خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٤) فقد بلغت نحو ٥.٧% كما هو موضح بالجدول (١)، كما يتبين من دراسة نفس الجدول أن نفس النسبة قد تراوحت بين حد أدنى بلغ ٢.٢% عام ٢٠١٢، في حين بلغ حدها الأقصى عام ٢٠٠٢ بنحو ١٤.٢%.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام رقم (٧)، اتضح أنها أخذت اتجاهاً عاماً متناقصاً معنوياً إحصائياً بلغ نحو ٠.٨٣%، ونسبة تناقص سنوية تقدر بنحو ١٤.٥%، من متوسط نسبة إجمالي الاستثمارات الزراعية إلى إجمالي الاستثمارات القومية البالغ نحو ٥.٧% خلال فترة الدراسة. ويتضح من النتائج السابقة تناقص الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الزراعي مما يستلزم تشجيع الاستثمارات الزراعية وزيادة كفاءتها.

ثانياً: معايير كفاءة الاستثمار

يستعرض هذا الجزء طرق قياس كفاءة الاستثمار الزراعي الحقيقي في جمهورية مصر العربية من خلال عدة معايير هي:

١- معدل الاستثمار الزراعي:

يوضح معيار معدل الاستثمار حجم الاستثمار اللازم لإنتاج وحدة واحدة من الناتج المحلي، ويشير انخفاض قيمة هذا المعيار عن الواحد الصحيح إلى كفاءة الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع والعكس صحيح.

إجمالي الاستثمارات الزراعية

معدل الاستثمار الزراعي =

إجمالي الناتج المحلي الزراعي

جدول ٣. معايير كفاءة الاستثمار الزراعي الحقيقي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤)

السنوات	١- معدل الاستثمار الزراعي		٢- العائد على الاستثمار الزراعي		٣- مضاعف الاستثمار الزراعي	
	عام	خاص	إجمالي	عام	خاص	إجمالي
٢٠٠٠	١٥.٣٩	٠.٠٩	٦.٥٠	٠.٠٦	٩.٧	(٩.٨)
٢٠٠١	١٣.٣٨	٠.١٥	٦.٧٢	٠.٠٧	٥.٣	١٠.٨
٢٠٠٢	٦٧.٨١	٠.١٥	٦.٠٨	٠.٠١	٥.٥	٢.١
٢٠٠٣	٦٢.٦٥	٠.٠٥	٩.٩٧	٠.٠٢	٨١.١	٢٥.٢
٢٠٠٤	٦٧.٧٩	٠.٠٦	٩.١٦	٠.٠٧	٦.٥	٤.٦
٢٠٠٥	٥٩.١٤	٠.٠٦	١٠.١٥	٠.٠٢	٥٣٨.٠	(٢.٩)
٢٠٠٦	٢٠٧.٣٩	٠.٠٦	١٠.١٧	٠.٠٥	٥.١	١.٥
٢٠٠٧	٢٢٩.٤٥	٠.٠٥	١٢.٨٣	٠.٠٧	(١٥.٤)	(٦.٦)
٢٠٠٨	١٣٥.٥٥	٠.٠٥	١٤.٠١	٠.٠١	(٧.٩)	(١٢.٢)
٢٠٠٩	١١١.٩٧	٠.٠٣	١٩.٧٤	٠.٠١	(١١.٥)	(٩.٧)
٢٠١٠	١٠٠.٩٩	٠.٠٢	٢٣.٨٧	٠.٠١	(٣٩.٠)	(٣٨.٣)
٢٠١١	٩٨.٣٧	٠.٠٢	٢٧.٨٣	٠.٠١	(٤٢.٣)	(٨٥.٧)
٢٠١٢	٦٨.٣٦	٠.٠١	٤٠.٦٣	٠.٠١	(١٨.٥)	(١٠.٦)
٢٠١٣	٦٦.٣٠	٠.٠٢	٢٩.٠٢	٠.٠٢	٥.٨	٥.٥
٢٠١٤	٧٩.٨٩	٠.٠٣	٢٣.٨٠	٠.٠١	١٢.٦	٧.٩
المتوسط	٧٠.٣٥	٠.٠٤	١٤.٠٦	٠.٠١	٤٢.٩	(٩.٤)
السنوات	٤- معامل التوطن		٥- معامل التكثيف الرأسمالي الزراعي الإجمالي**	٦- معدل تغطية الإخار لساحة لزراعة ٧- نصيب الفان من المشتراة	٨- معدل تغطية الإخار لساحة لزراعة (هكتار)	٩- نصيب الفان من المشتراة
	عام	خاص				
٢٠٠٠	٤٤.٤	٠.٧	١.٤٤	١.٠٣	٧.٨٤	٩٠٦.١
٢٠٠١	٤٤.٣	٠.٧	١.٤٢	١.٠٤	٧.٩٥	٨٩٣.٥
٢٠٠٢	٢٣١.٢	٠.٩	١.٦٨	١.٠٤	٨.١٥	١٠٠٦.٤
٢٠٠٣	٢٦١.٢	٠.٤	١.٦٨	١.١٢	٨.١١	٦٦٥.٦
٢٠٠٤	٢٧٥.١	٠.٤	١.٢٣	١.١٩	٨.٢٨	٧٧٣.٠
٢٠٠٥	٢٢٩.٢	٠.٤	١.١٤	١.٣٦	٨.٣٩	٧٠٣.٦
٢٠٠٦	٩٦٨.٥	٠.٣	٠.٩٧	١.٥٩	٨.٤١	٧٣٧.١
٢٠٠٧	٦١٢.٩	٠.٤	٠.٧٨	١.٦٧	٨.٤٢	٦٤١.١
٢٠٠٨	٦٤١.٣	٠.٢	٠.٧٢	١.٧٤	٨.٣	٦٠٤.٨
٢٠٠٩	٤١٧.٧	٠.٢	٠.٦٠	١.٨٢	٨.٧٨	٤٦٦.٨
٢٠١٠	٤١٢.٤	٠.١	٠.٥٨	١.٨٩	٨.٧٣	٤٤٦.٢
٢٠١١	٥٥٦.٦	٠.١	٠.٥٥	١.٩١	٨.٠٢	٤٢٩.٣
٢٠١٢	٤٣٧.٠	٠.١	٠.٤٢	٢.٠٠	٨.٠	٣١٨.٢
٢٠١٣	٤٥٤.٩	٠.٢	٠.٦٢	٢.٠٦	٨.٩٦	٤٦٨.٥
٢٠١٤	٥٤٥.٠	٠.٢	٠.٨٣	٢.١٢	٩.٢٩	٦٠٢.٩
المتوسط	٣١٤.٨	٠.٣	٠.٥٥	١.٧١	٦.٠	٦٤٤.٢

*نظرا لعدم توفر بيانات عن العمالة الأجنبية في مصر فقد تم حساب معايير تقييم العمل المزرعي للعمالة المحلية فقط. ** معامل التكثيف الرأسمالي الزراعي = نصيب العامل من الاستثمارات الزراعية = إجمالي الاستثمار الزراعي / عدد العاملين بالقطاع الزراعي. - قيمة مضاعف الاستثمار السالبة تعني أن الاستثمارات في السنة الحالية أقل من الاستثمارات في السنة السابقة وأن الناتج المحلي في السنة الحالية أقل من الناتج المحلي في السنة السابقة.

المصدر: ١- جمعت وحسبت من جدول (١) بالبحث وجدولي (١،٢) بالملحق. ٢- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرة الأحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٢ بنحو ٠.١، كما بلغ أقصاه عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٢ بنحو ٠.٧ وبمتوسط بلغ نحو ٠.٣ خلال فترة الدراسة كما هو موضح بالجدول (٣).

ويتضح من النتائج السابقة أن معامل التوطن في الإستثمارات الزراعية بالقطاع العام كان أكبر من الواحد الصحيح وهذا يشير إلى عدم وجود كفاءة في الإستثمارات الموجهة لهذا القطاع، بينما أقل من الواحد الصحيح في الإستثمارات الزراعية بالقطاع الخاص وهذا يشير إلى وجود كفاءة في هذا القطاع وأن مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي كانت أقل من مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وذلك خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٤).

٥- معامل التكتيف الرأسمالي الزراعي الإجمالي:

يعبر هذا المعيار عن نصيب العامل من الإستثمارات الزراعية ونظراً لعدم توافر البيانات عن العمالة الأجنبية الزراعية في مصر فقد تم حساب هذا المعيار للعمالة المحلية فقط. **ويحسب من المعادلة التالية:**

إجمالي الإستثمارات الزراعية

معامل التكتيف الرأسمالي الزراعي الإجمالي =

عدد العاملين بالقطاع الزراعي
ويوضح الجدول (٣) أن معامل التكتيف الرأسمالي الزراعي الإجمالي قد بلغ أدناه من عام ٢٠١٢ بنحو ٠.٤٢، بينما بلغ أقصاه عام ٢٠٠٢ بنحو ١.٦٨، وبمتوسط قدر بنحو ٠.٨٥، وبمتوسط قدر بنحو ٠.٨٥.

٦- معدل تغطية الإذخار للإستثمار الزراعي:

يتبين من الجدول (٣) أن معدل تغطية الإذخار للإستثمار الزراعي قد بلغ أدناه من عام ٢٠٠٢ بنحو ١.٣ مليار جنيه، وقد بلغ أقصاه عام ٢٠١٢ بنحو ٧.٢ مليار جنيه، وبمتوسط قدر بنحو ٣.٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

٧- نصيب الفدان من الإستثمارات الزراعية:

يتبين من الجدول (٣) أن معيار نصيب الفدان من الإستثمارات الزراعية قد بلغ أدناه عام ٢٠١٢ بنحو ٣١٨.٢ جنيهاً/فدان، وبلغ أقصاه عام ٢٠٠٢ بنحو ١٠٠٦.٤ جنيهاً/فدان، وبمتوسط قدر بنحو ٦٤٤.٢ جنيهاً/فدان خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٤).

تقدير دالة الإستثمار الزراعي:

ويتبين من دراسة بعض العوامل والمتغيرات المؤثرة على الإستثمارات الزراعية الحقيقية في مصر، كما هو موضح بالجدول (٢) بالملحق وفي ضوء المنطق الاقتصادي ونتائج الدراسات السابقة تم حصر أغلب المتغيرات المستقلة محل الدراسة المؤثرة على الإستثمار الزراعي X_1 = قيمة القروض الزراعية الحقيقية بالمليار جنيه في السنة (t)، X_2 = قيمة الصادرات الزراعية الحقيقية بالمليار جنيه في السنة (t)، X_3 = الدخل الزراعي الحقيقي بالمليار جنيه في السنة (t)، X_4 = إجمالي صافي الدخل الزراعي الحقيقي بالمليار جنيه في السنة (t)، X_5 = إجمالي الناتج الزراعي الحقيقي بالمليار جنيه في السنة (t)، X_6 = الإذخار الزراعي الحقيقي بالمليار جنيه في السنة (t)، X_7 = السيولة المحلية الحقيقية بالمليار جنيه في السنة (t)، X_8 = عجز الموازنة العامة الحقيقي بالمليار جنيه في السنة (t)، X_9 = عجز الميزان التجاري الحقيقي بالمليار جنيه في السنة (t)، X_{10} = الإذخار المحلي الحقيقي بالمليار جنيه في السنة (t)، X_{11} = سعر الصرف الحقيقي بالمليار جنيه في السنة (t)، X_{12} = سعر الفائدة في السنة (t)، X_{13} = سعر الخصم في السنة (t) خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤)، وتم عمل مراجعة وفحص السلاسل الزمنية، وبإجراء مصفوفة الارتباط البسيط بين متغيرات الدراسة وذلك لتجنب مشاكل القياس الإيكونومتري والتي يأتي رأسها مشكلة الازدواج الخطي Multi collinorety، بعد انتقاء المتغيرات المستقلة باستخدام أسلوب مصفوفة معاملات الارتباط والانحدار المتدرج stepwise تم حصر أهم المتغيرات المستقلة الأكثر فاعلية وتأثيراً في الإستثمار الزراعي الحقيقي خلال فترة الدراسة، كما استخدم النموذج الرياضي الأكثر مناسبة لطبيعة البيانات من حيث المنطق الاقتصادي والمعنوية الاحصائية والمعيار القياسية.

وللوصول إلى أهم تلك العوامل المؤثرة في الإستثمارات الزراعية تم التوصل إلى سيناريو هين:

ويتضح من الجدول (٣) أن العائد على الإستثمار الزراعي الإجمالي قد بلغ أدناه عام ٢٠٠٢ بنحو ٦.٠٨ مليار جنيه، كما بلغ أقصاه عام ٢٠١٢ بنحو ٤٠.٦٣ مليار جنيه، وبمتوسط بلغ نحو ١٤.٠٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٤).

كما تبين من الجدول (٣) أن العائد على الإستثمار الزراعي بالقطاع العام قد بلغ أدناه عام ٢٠٠٦ بنحو ٠.٠٠٥ مليار جنيه، بينما بلغ أقصاه عام ٢٠٠١ بنحو ٠.٠٧ مليار جنيه وبمتوسط بلغ نحو ٠.٠١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

وتبين من الجدول (٣) أن العائد على الإستثمار الزراعي بالقطاع الخاص قد بلغ أدناه عام ٢٠٠٢ بنحو ٩.٨٩ مليار جنيه، بينما بلغ أقصاه عام ٢٠١٢ بنحو ٨٠.٨٧ مليار جنيه وبمتوسط بلغ نحو ٢٣.٦٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

ويتبين من معيار العائد على الإستثمار مدى كفاءة الإستثمار الموجه للقطاع الزراعي وخصوصاً بالقطاع الخاص عن القطاع العام حيث تبين عدم كفاءتها بالنسبة للقطاع العام.

٣- مضاعف الإستثمار الزراعي

يعتبر مضاعف الإستثمار أداة من أدوات التحليل الاقتصادي الكلي حيث يوضح مقدار التغير في قيمة الناتج المتولد من تغير الإستثمار بوحدة واحدة. وارتفاع قيمة هذا المعيار عن الواحد الصحيح يشير إلى وجود كفاءة في الإستثمار والعكس صحيح، وإذا كانت قيمة مضاعف الإستثمار سالبة فهذا يعني أن الإستثمارات في السنة الحالية أقل من الإستثمارات في السنة السابقة وأن الناتج المحلي في السنة الحالية أقل من الناتج المحلي في السنة السابقة. **ويحسب من المعادلة التالية:**

التغير في الناتج المحلي الزراعي

مضاعف الإستثمار الزراعي =

التغير في الإستثمارات الزراعية

ويتبين من الجدول (٣) أن مضاعف الإستثمار الزراعي لإجمالي الإستثمارات الزراعية قد بلغ أدناه عام ٢٠١١ بنحو (٠.٨٥٧-)، بينما بلغ أقصاه عام ٢٠٠١ بنحو ١٠٨.١ مليار جنيه، وبمتوسط قدر بنحو (٠.٩٤-) خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٤).

كما تبين من نفس الجدول أن مضاعف الإستثمار الزراعي بالقطاع العام قد بلغ أدناه عام ٢٠٠٢ بنحو (٠.١٠٣-)، بينما بلغ أقصاه عام ٢٠٠٠ بنحو ٦.٥ وبمتوسط قدر بنحو (٠.٦-) خلال فترة الدراسة. وتبين من الجدول (٣) أن مضاعف الإستثمار الزراعي بالقطاع الخاص قد بلغ أدناه عام ٢٠١١ بنحو ٤٢.٣-، كما بلغ أقصاه عام ٢٠٠٥ بنحو ٥٣٨ وبمتوسط قدر بنحو ٤٢.٩ خلال فترة الدراسة.

ويتضح من النتائج السابقة أن مضاعف الإستثمار الزراعي بالقطاع الخاص يتزايد عن مضاعف الإستثمار الزراعي بالقطاع العام، وهذا يشير إلى وجود كفاءة في إستثمارات القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام، كما تشير الإشارة السالبة إلى أن الإستثمارات الزراعية في السنة الحالية أقل من الإستثمارات الزراعية في السنة السابقة وأن الناتج المحلي الزراعي في السنة الحالية أقل من الناتج المحلي الزراعي في السنة السابقة.

٤- معامل التوطن:

يوضح معامل التوطن مدى مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للإستثمارات في هذا القطاع من خلال قياس كفاءة الإستثمار، وانخفاض قيمة معامل التوطن عن الواحد الصحيح يشير إلى وجود كفاءة في الإستثمارات الموجهة للقطاع، والعكس صحيح. **ويحسب المعامل كالتالي:**

نسبة إستثمارات قطاع الزراعة من الإستثمارات القومية

معامل التوطن =
نسبة الناتج المحلي المتولد من قطاع الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر ويتبين من الجدول (٣) أن معامل التوطن لإجمالي الإستثمارات الزراعية قد بلغ أدناه من عام ٢٠١٣ بنحو ٠.٢، كما بلغ أقصاه عام ٢٠٠٢ بنحو ٠.٩، وبمتوسط بلغ بنحو ٠.٤ خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٤). وأما عن معامل التوطن لإجمالي الإستثمارات الزراعية بالقطاع العام فإنه يتبين من دراسة نفس الجدول أنه قد بلغ أدناه عام ٢٠٠١ بنحو ٤٤.٣، بينما بلغ أقصاه عام ٢٠٠٦ بنحو ٩٦٨.٥ وبمتوسط بلغ نحو ٣١٤.٨ خلال فترة الدراسة. وأما عن معامل التوطن لإجمالي الإستثمارات الزراعية بالقطاع الخاص فقد بلغ أدناه من

جدول ٤. معادلتى الانحدار لأهم العوامل المؤثرة على الإستثمار الزراعى المصرى خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤)

م	البيان	المعادلة	R ²	F
١	السيناريو الأول	$\hat{Y} = 0.63 X_7 - 1.85 x_9$ (7.5)** (-3.3)** {11.6} {-34.2}	٠.٩٣	١٠٥.٦
٢	السيناريو الثانى	$\hat{Y} = 0.09 X_3 - 3.4 x_8$ (6.7)** (-3.5)** {1.66} {-66.6}	٠.٨٧	٥٣.٢

حيث: \hat{Y} : القيمة التقديرية للإستثمار الزراعى المصرى الحقيقى خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤).

X3: الدخل الزراعى الحقيقى، X7: السيولة المحلية الحقيقية، X8: عجز الموازنة العامة الحقيقية، X9: عجز الميزان التجارى الحقيقى

R2: معامل التحديد، F: مغنوية النموذج المستخدم، القيمة بين القوسين تشير إلى قيمة (t) المحسوبة،

** تشير إلى مغنوية معامل الانحدار عند مستوى مغنوية ٠.٠١.

- الأرقام بين القوسين { } تشير إلى المرونات وتم حسابها من المعادلة = B / Y1

المصدر: حسب من بيانات جدول (٢) بالملحق.

وبتبيين من الجدول (٤) تأثر الإستثمارات الزراعية الحقيقية بكل من الدخل الزراعى الحقيقى (X3) بالمليار جنيه، والسيولة المحلية الحقيقية (X7) بالمليار جنيه، وعجز الموازنة العامة الحقيقية (X8) بالمليار جنيه، وعجز الميزان التجارى الحقيقى (X9) بالمليار جنيه، وأيضاً أفضلية الصورة الخطية فى التقدير وفقاً لمعيار معامل التحديد.

هذا وتوضح نتائج تقدير دالة الإستثمارات الزراعية (١) بجدول (٤) مغنوية النموذج إحصائياً عند مستوى ٠.٠١، ويوضح معامل تحديد تلك المعادلة أن نحو ٩٣% من التغيرات الحادثة فى الإستثمار الزراعى الحقيقى ترجع إلى التغير فى كل من السيولة المحلية الحقيقية وعجز الميزان التجارى الحقيقى، بينما ترجع باقى التغيرات إلى عوامل أخرى غير مقبسة بالدالة. وتوضح النتائج أن زيادة السيولة المحلية الحقيقية بمليار جنيه يودى إلى زيادة الإستثمارات الزراعية الحقيقية بنحو ٠.٦٣ مليار جنيه، كما توضح أن زيادة عجز الميزان التجارى الحقيقى بمليار جنيه يودى إلى انخفاض الإستثمارات الزراعية الحقيقية بنحو ١.٨٥ مليار جنيه، وذلك بفرض ثبات العوامل الأخرى عند مستوى معين.

١- تخفيض عجز الميزان التجارى برفع نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات، مما يتطلب ضرورة زيادة الصادرات الزراعية والحد من الواردات من خلال تشجيع الإنتاج المخصص للتصدير.

٢- تخفيض سعر الفائدة لتشجيع الإستثمارات فى المشروعات الزراعية.

٣- التنمية الزراعية الأفقية بإضافة موارد أرضية جديدة، وتنمية زارعية رأسية عن طريق زيادة إنتاجية الفدان باستخدام الأصناف الجديدة، والعمل على تحسين التربة والمحافظة على خصوبتها واستخدام التكنولوجيا الحديثة التى تناسب ظروف الزراعة المصرية.

٤- تقديم القروض للمزارعين بشكل ميسر حتى يتسنى لهم المقدرة على النفقات الزراعية.

٥- خفض الضرائب لتشجيع المستثمرين مما يعمل على زيادة الإنتاج من السلع والخدمات.

٦- تشجيع البحوث الزراعية لتحسين الإنتاجية الفدانبة مما يزيد من الناتج الزراعى فيشجع المستثمرين على الدخول فى مجال المشروعات الزراعية.

كما توضح نتائج تقدير دالة الإستثمار الزراعى (٢) بجدول (٤) مغنوية النموذج إحصائياً عند مستوى ٠.٠١، ويوضح معامل تحديد تلك المعادلة أن نحو ٨٧% من التغيرات الحادثة فى الإستثمار الزراعى الحقيقى ترجع إلى التغير فى كل من الدخل الزراعى الحقيقى، وعجز الموازنة العامة، بينما ترجع باقى التغيرات إلى عوامل أخرى غير مقبسة بالدالة.

وتوضح النتائج أن زيادة الدخل الزراعى الحقيقى بمليار جنيه يودى إلى زيادة الإستثمارات الزراعية الحقيقية بنحو ٠.٠٩ مليار جنيه، كما توضح أن زيادة عجز الموازنة العامة الحقيقية بمليار جنيه يودى إلى انخفاض الإستثمارات الزراعية الحقيقية بنحو ٣.٤ مليار جنيه، وذلك بفرض ثبات العوامل الأخرى عند مستوى معين.

كما توضح نتائج المرونات فى المعادلة (١) بالجدول (٤) أن زيادة السيولة المحلية الحقيقية بنسبة ١% يودى إلى زيادة الإستثمارات الزراعية الحقيقية بنسبة ١١.٦%، وأن زيادة عجز الميزان التجارى الحقيقى بنسبة ١% يودى إلى انخفاض الإستثمارات الزراعية الحقيقية بمقدار ٣٤.٢%. بينما توضح نتائج المرونات بالمعادلة (٢) بالجدول (٤) أن زيادة الدخل الزراعى الحقيقى بنسبة ١% يودى إلى زيادة الإستثمارات الزراعية الحقيقية بنسبة ١.٦٦%، بينما زيادة عجز الموازنة العامة الحقيقية بنسبة ١% يودى إلى انخفاض الإستثمارات الزراعية الحقيقية بمقدار ٦٦.٦%. وذلك مع ثبات العوامل الأخرى عند مستوى معين.

ومن خلال المرونات يمكن التعرف على مدى تأثير المتغير المستقل فى التغير التابع حيث يتضح أن أكثر العوامل المؤثرة على زيادة الإستثمارات الزراعية الحقيقية وفقاً للمرونات هى بالدرجة الأولى هى السيولة المحلية الحقيقية، يليها الدخل الزراعى الحقيقى، فى حين تبين أن زيادة عجز الموازنة العامة الحقيقى مسؤول بالدرجة الأولى عن انخفاض

المراجع

الجهاز المركز للتعبة العامة والإحصاء، نشرة التجارة الخارجية، أعداد متفرقة.

الجهاز المركز للتعبة العامة والإحصاء، نشرة الأرقام القياسية، أعداد متفرقة.

أمانى على محمد (دكتور)، دراسة كفاءة الإستثمار فى القطاع الزراعى فى مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد (١٨)، العدد (٣)، سبتمبر ٢٠٠٨.

سامية محمد عبد الفتاح (دكتور)، تحليل التوزيع القطاعى للإستثمارات مع التركيز على القطاع الزراعى المصرى، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد (١٩)، العدد (٤)، ديسمبر ٢٠٠٩.

محمد خيرى العشرى (دكتور) وآخرون، دراسة اقتصادية عن معايير كفاءة الإستثمار فى القطاع الزراعى المصرى، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد (١٩)، العدد (٤)، ديسمبر ٢٠٠٩.

موقع وزارة التنمية الاقتصادية على شبكة المعلومات الدولية <http://www.mop.gov.eg>

وزارة التنمية الاقتصادية، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أعداد متفرقة.

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

الملحق

جدول ١. تطور الناتج المحلي الحقيقي والزراعي بتكلفة عوامل الإنتاج بالمليار جنيه في مصر خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٠٠)

السنوات	البيان	الرقم القياسي*	الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي		الناتج الزراعي الحقيقي		% للناتج الزراعي/الإجمالي الناتج المحلي	
			عام	جملة	عام	جملة	عام-عام	خاص-خاص
٢٠٠٠	١١٤.٠	٨٤.٢	٢٧٤.٦	٤٥.٨	٠.١٨	٤٦.٠	٢٤.٠٥	١٦.٧٤
٢٠٠١	١١٤.٩	٨٩.٧	٢٨٧.٧	٤٧.٤	٠.١٩	٤٧.٦	٢٣.٩٧	١٦.٥٦
٢٠٠٢	١١٥.٦	١٠٤.٣	٣٠٤.١	٥٠.٠	٠.١٥	٥٠.١	٢٥.٠٣	١٦.٤٦
٢٠٠٣	١١٦.٦	١٢١.٨	٣٣١.٣	٥٤.١	٠.١٥	٥٤.١	٢٥.٨٢	١٦.٣٤
٢٠٠٤	١١٧.٩	١٤٥.٦	٣٨٥.٧	٥٨.٥	٠.١٥	٥٨.٥	٢٤.٣٦	١٥.١٨
٢٠٠٥	١١٨.٣	١٥٤.٤	٤٠٣.٣	٥٩.٩	٠.١٥	٥٩.٩	٢٤.٠٧	١٤.٨٦
٢٠٠٦	١٢٥.٦	١٧٨.٩	٤٥٠.٥	٦٣.٤	٠.١٥	٦٣.٤	٢٣.٣٣	١٤.٠٧
٢٠٠٧	١٢٩.٠	١٨٩.٨	٤٩٠.٦	٦٩.٠	٠.١٥	٦٩.٠	٢٢.٩٤	١٤.٠٦
٢٠٠٨	١٤٤.٨	٢١٣.٠	٥٤٤.٤	٧٢.٠	٠.١٥	٧٢.٠	٢١.٧٢	١٣.٢٢
٢٠٠٩	١٥٧.١	٢٢٨.٧	٥٩٩.٤	٨١.٧	٠.١٥	٨١.٧	٢٢.٠٣	١٣.٦٣
٢٠١٠	١٥٧.٨	٢٤٥.٨	٦٥٩.٢	٩٢.٢	٠.١٥	٩٢.٢	٢٢.٣١	١٣.٩٩
٢٠١١	١٧٤.٦	٢٦٩.٨	٧١٤.٧	١٠٣.٧	٠.١٥	١٠٣.٧	٢٣.٣٢	١٤.٥٢
٢٠١٢	١٨٣.٣	٣٠٨.١	٧٨٥.٦	١١٣.٦	٠.١٥	١١٣.٦	٢٣.٨٠	١٤.٤٧
٢٠١٣	١٩٢.٠	٣٢٧.٨	٨٣٥.٦	١٢١.٢	٠.١٥	١٢١.٢	٢٣.٨٧	١٤.٥١
٢٠١٤	٢٠٠.٧	٣٥٩.٨	٩١٢.١	١٣٢.١	٠.١٥	١٣٢.١	٢٣.٩١	١٤.٤٨
المتوسط	١٤١.٧	٢٠١.٥	٥٣١.٩	٧٧.٦	٠.١٥	٧٧.٦	٢٣.٦١	١٤.٨٣

*تم تحويل كل القيم إلى قيم حقيقية من خلال استخدام الرقم القياسي.

المصدر: - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، أعداد متفرقة.

جدول ٢. تطور الإستثمار الزراعي المصري وبعض المتغيرات ذات العلاقة به بالمليار جنيه وبالأسعار الحقيقية خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٠٠)

السنوات	البيان	الرقم القياسي*	الناتج الإجمالي صافي		الإنتاج السويولة		عجز الموازنة		عجز الميزان		سعر	
			الدخل الزراعي	إجمالي	الزراعي	المحلية	العامة	التجاري	الادخال	الادخال	سعر	سعر
٢٠٠٠	٧.١	٩.٨	٦٢.٣	٤٤.١	٤٦.٠	١٠.٣	١٨.٤٠	٠.٩	٢.٣	٣.٤٧٢	١٣.٠	١٢.٠٠
٢٠٠١	٧.١	٨.٨	٦٤.٧	٤٦.٤	٤٧.٦	١٠.٤	١٥.٦٠	٠.٤	١.٩	٣.٩٧٣	١٣.٠	١٢.٠٠
٢٠٠٢	٨.٢	٧.٤	٧٢.٣	٥١.٩	٥٠.١	١٠.٤	١٣.٩٠	٠.٤	١.٥	٤.٥	١٣.٠	١١.٠٠
٢٠٠٣	٥.٤	٦.٩	٨٢.١	٥٨.١	٥٤.١	١١.٢	٩.٠٠	٠.٢	٠.٧	٦.٠٣	١٤.٠	١١.٠٠
٢٠٠٤	٦.٤	١٠.٨	٩٤.٣	٦٩.٥	٥٨.٥	١١.٩	٩.٦٠	٠.٣	٠.٧	٦.١٩	١٣.٠	١٠.٠٠
٢٠٠٥	٥.٩	٢٣.٠	١٠١.١	٧٤.٠	٥٩.٩	١٣.٦	١١.٨٠	٠.٤	١.٣	٥.٧٨	١٣.٠	١٠.٠٠
٢٠٠٦	٦.٢	٢٦.١	١٠٦.٥	٧٩.٤	٦٣.٤	١٥.٩	١٣.١٤	١.١	٠.٩	٥.٧٥	١٣.٠	١٠.٠٠
٢٠٠٧	٥.٤	٢٠.٧	١٠٧.٧	٨٠.٣	٦٩.٠	١٦.٧	١٤.١٠	١.٢	١.٣	٥.٦٩	١٣.٠	٩.٠٠
٢٠٠٨	٥.١	٥.٩	١١٨.٢	٨.٧	٧٢.٠	١٧.٤	١٧.١٠	١.٥	٣.٢	٥.٣٤	١٣.٠	٩.٠٠
٢٠٠٩	٤.١	١٠.٧	١١٤.٢	٨٣.٣	٨١.٧	١٨.٢	١٦.٠٠	١.٤	٢.٢	٥.٦	١٢.٠	١٠.٥٠
٢٠١٠	٣.٩	٩.٨	١١٩.٩	٨٦.٣	٩٢.٢	١٨.٩	١٦.٢٠	١.٧	٢.٦	٥.٧	١٢.٠	٩.١٣
٢٠١١	٣.٧	٨.٣	١٣٦.٤	٩٨.٠	١٠٣.٨	١٩.١	١٥.٥٠	٢.١	٢.٣	٥.٩٦	١١.٠	٨.٥٠
٢٠١٢	٢.٨	٨.٩	١٣٩.٣	٩٩.٤	١١٣.٦	٢٠.٠	١٥.٦٠	٢.٤	٣.٥	٦.٠٥	١١.٠	٨.٧٥
٢٠١٣	٤.٢	١٠.١	١٤٠.٧	١٠١.٥	١٢١.٢	٢٠.٦	١٣.١٠	٢.٥	٢.٦	٧.١٠	١١.٠	٨.٧٥
٢٠١٤	٥.٦	١٠.٥	١٤٥.٨	١١٦.٨	١٣٢.١	٢١.٢	١٤.٢	٢.٤	٣.١	٧.١٥	١٢.٦	٩.٥٠
المتوسط	٥.٤	١١.٠	١٠٧.٠	٧٧.٧	٧٧.٧	١٥.٧	١٣.٢٤	١.٣	٢.٠	٧.٢٢	١٢.٢	٩.٩١

المصدر:

١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة التجارة الخارجية، أعداد متفرقة.

٢- وزارة التنمية الاقتصادية، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أعداد متفرقة.

An Analytical Study of the Efficiency of Investment in the Egyptian Agricultural Sector

Eman F. Amin and M. O. Abdel Fatah

Department of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, Ain Shams University

ABSTRACT

Investments are the most important means of implementing economic development programs in Egypt especially in the agricultural sector. The study aims at know the efficiency of public and private investment and foreign public investment in the agricultural sector, the variables that have an effect on the agriculture sector, and the variables that have an effect on the agricultural investment. The research used the simple and multiple regressions, for achieving these objectives, and the data were collected from different sources, to cover the period subject to study (2000-2014). The results of the criteria for measuring the efficiency of investment, the rate of public investment for agriculture was greater than the correct one and this means the lack of efficiency of public sector investment in agriculture, while less than one in the private sector and this explains means that the existence of efficient private sector investment in agriculture, the low value of the investment needed to produce one unit of output, and increasing multiple investments in the private sector of agriculture on the public sector, but for the coefficient of endemism was the public sector contribution in GDP is less than the contribution of the private sector in GDP and there are efficient in generating GDP of the private sector in accordance with the contribution of private sector investment. The agricultural investment function displayed that real trade deficit and real budget deficit have a negative effect to decrease real agricultural investment, while real domestic liquidity and real agricultural income has a positive effect to increase real agricultural investment. The study recommends increasing agricultural investment in both vertical and horizontal projects, for fulfillment requirements of agricultural development, by decreasing interest rate.

